حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٣) ٢٠١٣/٢/١١

الملف السوري في القمة الإسلامية بالقاهرة

علي الشيخ منصور

القمة الاسلامية التي حملت الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى القاهرة بعد ٣٤ عاماً من قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، كانت استثنائية بهذا المستوى، رغم أنها لم تفلح في استعادة تلك العلاقات بين القاهرة وطهران، ولم تتمكن من تجاوز الخلافات المذهبية مع الأزهر التي سببّت للرئيس الإيراني شيئاً من الحرج، أضيف إليه الانتقادات بخصوص مسائل السياسة الإقليمية، كالملف السوري، والعلاقة مع دول الخليج بما فيها إشكالية الثورة في البحرين.

إلا أنّ هذه الزيارة منحت نجاد فرصة لاستعادة الدور الإيراني في الملف السوري، من خلال اللقاء الثلاثي الذي جمعه مع مرسي وأردوغان بعد أن اعتذرت السعودية عن إكمال مشوار الرباعية التي دعت مصر لتشكيلها سابقاً بهدف التعاطي مع القضية السورية، وهو الأساس الذي بنى عليه أحمدي نجاد أولويات زيارته لمصر، وليس القمة الإسلامية بذاتها. حيث استفاد من المناخ العام للديبلوماسية الدولية راهناً، في تحريض القمة لتبني الموقف الإيراني من الملف السوري بالدعوة للحوار الجدي بين أطراف المعارضة وممثلي النظام السوري، تمهيداً لمرحلة انتقالية أكثر إبهاماً وغموضاً من الدعوة لحوار جدي لم يتمّ فيها تحديد لا الزمان ولا المكان ولا آليات الحوار ولا الجهة الضامنة له. وهو موقف يبدو متناقضاً مع ديبلوماسية منظمة المؤتمر الإسلامي التي سبق لها ورفضت أي حوار مع النظام، بل قامت بتجميد عضوية سورية فيها، كما سحبت اعترافها بالنظام الحاكم، كما سمعنا في قمة طهران السابقة مطالبات بإسقاط النظام في دمشق، ودعم المعارضة المسلحة، بل تحريضاً مباشراً على التدخل العسكري الخارجي، ممّا أوقع العاصمة الإيرانية بكثير من الإرباك.

دعونا نعترف بأنه لا يمكن فهم الانقلاب في مواقف القمة الإسلامية بعيداً عن الانقلاب المسبق في مواقف القيادة المصرية، إذ سبق للرئيس مرسي الذي انتقد سياسة نجاد الداعمة لنظام الأسد في قمة طهران السابقة، وصولاً للقول أنه «لن يوجه دعوة لأحمدي نجاد أبداً طالما استمر دعمه للنظام السوري».. ولكن رياح مصر التي هبت مؤخراً، جاءت بنجاد عكس ما صرح به مرسي، بل يمكن القول أنه كان نجم القمة باعتراف الكثيرين، حيث كان أول الواصلين، ولم يكتف بمحادثاته مع الرئيس مرسي، ولقاءات مع شيوخ الأزهر وفعاليات أخرى من أهمها اللقاء الثلاثي الذي أشرنا إليه، والذي أسهم بخلق حالة طواطؤ مضمرة شجعت القمة الإسلامية على تبني حلاً توافقياً يتفادى حرارة الأحداث في سوريا ويكتفي بالدعوة للحوار الغامض، مع إشارة الى أهمية «الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل والتدمير والى تجنيب سوريا مخاطر الحرب الاهلية الشاملة وعواقبها على الشعب السوري والمنطقة والسلم والامن الدوليين».

مع ذلك فإنّ ايران تحفّظت على فقرتين تتعلقان بسوريا في البيان الختامي، كما تحفظ العراق كذلك على الفقرات المتعلقة بسوريا، فيما أكدّ لبنان أنه «ينأى بنفسه» عن ما ورد حول سوريا في البيان الذي تجاهل الإشارة الى مصير الأسد الذي تطالب المعارضة السورية ودول عربية أخرى برحيله.

التحفّظ السابق يشي بثبات وعناد السياسة الإيرانية فيما يخص المنطقة ككل بالمعنى الاستراتيجي، إذ سبق وأوضحت أنّ الأسد خطّ أحمر في تلك الاستراتيجية التي تصفها بقوس الممانعة والصمود في وجه إسرائيل وأمريكا، وهي لن تقبل له انكساراً، وقد التقط شيخ الأزهر هذه القضية حين تحدث عن مشروع إيراني يتجاوز المذهب إلى السياسة.

الافتتاحية

توضيح رياض سيف بشأن مبادرة الحوار

سامي شيحان

أثارت مبادرة الشيخ معاذ الخطيب الكثير من ردود الفعل المتباينة، والتي يمكن التغاضي عن الكثير منها، تحديداً بعدما انتهت بالأمس مهلة المبادرة التي منحها الشيخ الخطيب لنظام الأسد ليطلق سراح النساء المعتقلات في السجون السورية وأقبية الأمن كحد أدنى من ضمن ما يزيد عن ١٦٠ ألف معتقل سوري.

لكنه يمكننا التوقف مع البيان الذي أصدره رياض سيف نائب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، باعتباره توضيحاً للكثير من النقاط الجوهرية المتعلقة بالمبادرة، ودعماً لها وأملاً في أن ينجح الائتلاف بتوظيف إيجابياتها. وأهم هذه النقاط أنّ الأولويّة للوصول إلى حل سياسي لا يكون بشار الأسد وأسرته جزءاً منه. ولن يكون الحل السياسي إلاّ عبر تمكين ثوّارنا من تغيير موازين القوى وإحراز تقدم حقيقي على الأرض. وهو ما يُطالَب أصدقاء سوريا بالعمل على تحقيقه، بما يعني ذلك من إمداد الائتلاف الوطني، وهيئة الأركان العسكرية المشتركة، بكل أسباب القوة.

كما يخاطب سيف في بيانه كلاً من روسيا وإيران لتحمل مسؤولياتهما تجاه الشعب السوري، وضمان مستقبل علاقتهما مع سوريا والشعب السوري، وأنّ استمرار الأسد على رأس السلطة سيفاقم الوضع سوءاً ويزيد من حجم المخاطر والتحديات التي يخشاها كل منهما منها. ينعكس سلباً على شعوب المنطقة.

المسألة التي استفاض فيها البيان تتعلّق بالسلم الأهلي ووحدة المجتمع السوري، لذلك يرفض ادعاء النظام وآل الأسد شرعية تمثيلهم ملايين السوريين الذين ما زالوا تحت سلطته، بسبب القمع أو الخوف من مستقبل مجهول، مُعبّراً عن إمكانية أن يكونوا شركاء حقيقين في إيجاد حل يزيح الأسد وأسرته وطاقمه المسؤول، إنّ من واجب السوريين جميعاً عزل هذه الحلقة الإجرامية الضيقة، والاتفاق على حل يُخرج البلاد من أزمتها، ويحقق المطالب المشروعة للمواطنين السوريين جميعاً في العدالة والحرية والكرامة والحياة الديمقراطية.

حرية – العدد (٢٣) ٢٠١٣/٢/١١

الدولة الفاشلة والنموذج السوري

إسلام حسن

نقرأ في تعريف الدولة الفاشلة بأنّها «دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعّالة، حتى أنها لا تملك إلاّ القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها». ونتابع في «موسوعة ويكيبيديا» حول أعراض الدولة الفاشلة أو مظاهرها بأنه: «تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عددٌ من الأعراض أوّلها أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعليّة على أراضيها، وثانيها هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامّة وتنفيذها، وثالثها عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة، ورابعها عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية».

هذا التعريف وتلك الأعراض شكلت إغراء لقراءة الحالة السورية في ضوئها، حيث نجد أنّ سلطة الدولة المركزية أصبحت من الضعف بمكان لم تعد تسيطر به على أغلبية الجغرافيا السورية، وكثير من المحافظات لم يعد للدولة وجود فيها خارج ثكنات الجيش وبعض المطارات أو المواقع العسكرية، كما فقدت شرعيتها في اتخاذ القرارات العامة فيما يخص الأوضاع السياديّة وتسييّر المصالح العامة، ولو اتخذ أي قرار فإن الدولة عاجز عن تنفيذه، كعجزها عن توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة والبلدية كالماء والكهرباء ورغيف الخبز والنظافة العامة، حيث كفّت الدولة عن أداء اعمالها، بما فيها الخدمات البلدية وصولاً إلى تخريب التعليم وتردي شبكة المواصلات، وضعف الخدمات الصحية أو غيابها عن الكثير من المناطق. ويُسجّل أيضاً عجز الدولة عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية، بل رفض للاعتراف بشرعيتها، بدلالة تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، واعتراف ١٣٠ دولة في مؤتمر مراكش لأصدقاء سوريا بالائتلاف الوطني المعارض كممثل شرعي للشعب السوري، بما يتضمن تقليص شرعية السلطة الآفلة لنظام الأسد، وغياب حضور الدولة أو تمثيلها في الكثير من المنتديات الديبلوماسية أو المنظمات الدولية.

مؤشرات الضعف السابقة تشي بأنّ سوريا تتدرج في خانة الدولة الفاشلة بامتياز، وحتى لو بحثنا عن تعريفات أخرى أو مؤشرات إضافية للدولة الفاشلة، فإنّ الحالة السورية تتدرج في إطارها أيضاً، ففي مجلة «السياسة الخارجية الأمريكية» بضعة «مقاييس مُعتَمَدة للدول الفاشلة، كعجزها عن تأمين الأمن والغذاء لسكانها، وعدم قدرتها على استغلال التنوع الاثني للسكان، إضافة إلى فشلها في إدارة السياسات الاجتماعية والاقتصادية». وهو ما يعتبره البعض غياب مُطلق للدولة عن ممارسة وظائفها السياديّة والخدميّة، لأنّ الدولة التي تفقد وظيفتها السياديّة في قيادة المجمع، تسهم بطريقة أو أخرى في انتقال تلك الوظائف تلقائياً إلى جنرالات الحرب وقادة الميليشيات العسكرية والشبيحة وزعماء العصابات، وهؤلاء جميعهم يساهمون في تدمير البنى والعلاقات الوظيفية والتراتبية البيروقراطية لمؤسسات الدولة، لصالح هيمنة تلك الفئات والشرائح الجديدة الطافرة في النسيج المُجتمعي. كما ينعكس ذلك في نمو وهيمنة اقتصاد السوق الموازي باعتباره الاقتصاد المُتاح نتيجةً لغياب للسوق الحقيقي وآليات التبادل، وهو ما يُعمّق الأزمات المعيشية للسكان، حيث يصل سعر ربطة الخبز في بعض المحافظات إلى ٢٥٠ ل.س وسعر ليتر المازوت للتدفئة ٣٠٠ ل.س. وتبدأ المعاناة من غياب بعض المواد الغذائية والضرورية، وبشكل خاص أغذية الأطفال وحليب الرضاعة، كما تغيب بعض الأدوية من الصيدليات.

وغالبا ما يترافق فشل الدولة في إدارة السياسات الاقتصادية مع فشل أخطر في إدارة السياسات الاجتماعية أيضاً، حيث يتحوّل التنوّع الاثني للسكان من غنى وثراء، إلى مشكلة ديمغرافية تهدّد وحدة المجتمع ووحدة الجغرافيا أيضاً، مع أنّ قراءة هذه الظاهرة في سوريا توضّح أنها لم تكن فشلاً بقدر ما كانت هدفاً سعت إليه السلطة السياسية، لتضع المجتمع السوري على حافة الحرب الأهلية، عملاً بمقولة «الأسد أو نحرق البلد»، وهذا يضعنا أمام نموذج فريد من الدولة الفاشلة، نموذج دولة تدمّر ذاتها ومؤسساتها كعقاب للشعب الثائر ضدّ طغيان السلطة السياسية فيها، وطلباً للحرية والكرامة الإنسانية.

في النموذج السوري تتحول السلطة السياسية بصفتها المُهيمنة على الدولة إلى راع للفساد ومخرّب لمؤسسات الدولة ذاتها، تلك المؤسسات التي كانت شبه شكلية أصلاً، فلا وجود لاستقلالية القضاء أو الإعلام أو حتى المؤسسة التشريعية «مجلس الشعب» في ظل دولة كليانية، تحتكر كل السلطات بيد الرئيس الذي تنهال عليه صفات التعظيم والتبجيل، بما يقارب دولة الأليغارشية الدينية التي بقي منها النموذج المشوه لدولة ولاية الفقيه في إيران. أما في مرحلة ما بعد الثورة، فنجد أنّ السلطة المافيوية لعائلة الأسد قد ساهمت وسمحت بتمكين كل مظاهر اللاشرعية وخرق القانون وتدمير البُنى التحتية وتقسيم المجتمع وإثارة النعرات الطائفيـة وتدمير نُظم التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع الفساد والتفكك الاجتماعي وتخريب المؤسسات الحكومية المُغيّبة، وتشّجيع ظاهرة اللجان الشعبية والشبيـحة على السيطرة في المجتمعات المحلية بما يُلغي سيطرة الدولة المركزية ويُضعفها كثيراً، ويخلق ظاهرة تنازع السلطات بين مؤسسات الدولة السـائرة باتجاه التفكك والضعف، وبين تلك الميليشيات السائرة باتجاه المأسسة «جيش الدفاع الوطـني» وحيازة القوة التي تسـاعدها في تسّييد عمليات الفساد وتجاوز القانون، مع استشراء العنف وأشكال الجريمة المنظمة كالاختطاف والاغتصاب والتشليح وطلب الفدية ونهب المال العام.

في الحالة السورية تحوّلت الدولة من فضاء تتصارع فيه الأطراف على السلطة، إلى طرف في النزاع على السلطة، وهو ما ألغى الحالة التوافقية على شرعية الدولة، باعتبارها ممثلة لمصالح جميع سكان البلاد وليس مصالح فئة أو فئات محددة منهم. وهو ما صرح به الأسد في خطابه الثالث (٢٠١٢/٠٦/٣) حين أخرج كل معارضيه من سقف الوطن والشعب، ليقول: «إن البعض يطرح في نفس هذا الإطار ومن بداية الازمة أن الرئيس يجب أن يكون لكل الشعب، وأنا أقول كي أكون دقيقا إن الرئيس هو لكل من يقف تحت سقف الوطن والدستور والقانون». فهو ليس رئيساً لكل السوريين، هو رئيس لمؤيديه فقط.

وهو ما يعطيه الحق من وجهة نظره لأن يستخدم أقصى أشكال القوة في محاربة خصومه من المواطنين، لأنه لا يرى فيهم إلاّ عصابات إرهابية ومؤامرة خارجية تستهدف الدولة والوطن، فالدولة أنا وأنا الدولة، وهو ما يُلغي الحدود الدنيا للديمقراطية، كما قال نعوم شومسكي في كتابه «الدول الفاشلة» حين حدّد سببين لهذه الحالة: إساءة استعمال القوة والتعدّي على الديمقراطية، ثم يُعرفها: هي «الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه»، ورغم أنّ شومسكي كان يُنظّر في كتابه للحالة الأمريكية، إلا أنه يقرأ دون قصد منه راهن الحالة السورية.

حيث أدّى العنف المُطلق إلى نتائج كارثية، لم تقض على الثورة، لكنّها أدّت لانهيار الدولة وتفكيك النسيج الاجتماعي المتنوع بين عرقيات وطوائف أصبحت تعيش حالة عداء متفاقمة، يُغذيها كل من النظام وبعض المجموعات الأصولية التي وجدت في أفعال النظام مبرراً لوجودها، ولشعاراتها التي تهدد السلم الأهلي.

ومن الطريف أنّ المبعوث الأممي والعربي الأخضر الإبراهيمي يُدرك هذه الحقيقة، حين هدد في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة بأنّ «الخيار الوحيد الذي يجب على الجميع تبنيه هو عملية المفاوضات السياسية. وإلاّ فإنّ سوريا سوف تصبح دولة فاشلة مع كافة العواقب المريرة المتوقعة لشعب سوريا والمنطقة بأكملها والأمن والسلام الدوليَين».

وغاب عن السيد الإبراهيمي أنّ النظام هو الذي يقود سوريا إلى هذا المصير المدمر، ومع ذلك يمتلك الجرأة لأن يُطالب بمفاوضات سياسية بين الجميع! مُخيّراً الشعب السوري بين خطر بقاء نظام الأسد المستبد والفاسد بكل جرائمه، وبين اضمحلال سيادة الدولة السورية، التي تسير باتجاه التحول إلى «دولة فاشلة»، دون أن يفكر بإمكانية دعوة المنظمة الدولية التي يمثلها الآن لنصرة الشعب السوري، فالخيار الأول هو خيار ظالم لهذا الشعب.

المواطن السوري ورغيف خبزه الهارب

نعيم نصار

يكمل السوريون هذه الأيام حياتهم اليومية برفقة مجموعة أزمات معيشية خدمية خانقة، باتت تشكل طوقاً خانقاً على رقابهم، يضاف إلى طوق القمع والقتل المنهج بحقهم .

ولعل رغيف الخبز قد تحول إلى همّ كبير وذلك لأن الخبز هو أهم مادة يومية تبعد السوري مباشرة عن الجوع، ولطالما تغنت الحكومات السورية المتعاقبة بأن الخبز خط أحمر، لكن هذا الخط الأحمر تمّ الدوس عليه من قبل السلطة ذاتها وشركائها في الفساد. وصار منظر الوقوف بالطابور مشهداً يومياً حتى تاريخه، ما يعني أن ذاكرة السوريين عادت إلى ثمانينيات القرن الماضي حين كانت الطوابير سمة وعلامة يومية ولكن ليس لشراء الخبز وإنما لشراء السمن والزيت وعلب المحارم.

مقدمة .. عن رغيف الخبز

تستهلك سوريا سنويا ٢ مليون و٩٠٠ ألف طن طحين تنتج محلياً بأكملها، ولم تستورد الطحين إلا في عام ٢٠١٢ ، والشركة العامة للمطاحن تنتج ٩٠٠ ألف طن سنوياً من الطحين. وتراجع إنتاج الطحين خلال الأشهر الماضية إلى ٤٠٪ .

يقدر حجم الدعم الذي تقدمه الميزانية العامة للخبز ب ٦٥ مليار ليرة سورية، فالطحين تقدمه الحكومة للأفران الخاصة والعامة بسعر ٨ آلاف ليرة سورية للطن الواحد، كما تقدم معه المازوت بالسعر المدعوم، بينما وصل سعر الطحين في السوق إلى مبلغ ٤٠ ألف ليرة سورية، يعني أن موضوع بيع الطحين بالسوق السوداء من قبل الأفران الخاصة من أهم عوامل أزمة رغيف الخبز، هذا من جهة كما أن السعر المدعوم الذي تقدمه الحكومة للأفران العامة والخاصة وأولوية تقديم مادة المازوت للأفران جعل باب المتاجرة بمادة المازوت أحد أبواب الأزمة من قبل الأفران الخاصة التي رفعت سعر بيع الكيلو إلى الضعف خلال الشهرين الأخيرين. وظلت آلية الدعم هذه إحدى الثغرات الكبيرة التي تتسلل منها قوى الفساد في هذا القطاع الهام والحيوي، هذه القوى التي تريد الحصول على ما تستطيع من ال٦٥ مليار ليرة الذي تقدمه الميزانية العامة للدولة.

مع أن أزمة الحصول على رغيف الخبز هي أزمة مركبة، وصلت إلى المستوى الحالي بفعل تكاتف مجموعة عوامل واقعية، وأظن أن أحدها هو عامل الإنكار الذي تتبعه السلطة في تعاملها مع مختلف القضايا الحياتية التي تخص حياة المواطن السوري، حيث صرحت بعض المصادر الخاصة من شركة المخابز ومنذ عام ٢٠١٢ أن المواطن السوري هو من تسبب بأزمة الخبز الحالية لأنه يصدق الإشاعات، فيقف بالطوابير ويشتري كميات أكبر من حاجته اليومية المعتادة، ونُشر هذا الكلام في موقع الكتروني يدور في فلك النظام، فهل حقاً أزمة الخبز تعود إلى مسألة إشاعات ورغبة عند المواطن للوقوف بالطابور ساعات من أجل الحصول على ربطة خبز؟ في الجواب نقول أن الأزمة حقيقية وواقعية، وإنكارها يزيد من حجمها ولا يعالجها.

مشهد الطوابير

حكومة الحلقي ورغم تشكيلها للجنة خاصة لمتابعة موضوع الخبز وأزمته، مازالت لا ترى طوابير الناس اليومية وهي تقف من أجل شراء الخبز، ومازالت تصر على ذات الأسطوانة المشروخة من أن المواطن يصدق الإشاعات، ولا زالت تضع رأسها في الرمال لترى فقط من عين السلطة التي عينتها فقط.. ومعظم المسؤولين الحكوميين الذين تستضيفهم القنوات الإذاعية لمناقشة الأزمة يتحدثون بذات المفردات. ووصل بهم الأمر إلى حد اتهام الناس برمي ٥ آلاف ربطة خبز في الصرف الصحي وهذا الكلام تحدثت به إذاعة محبة للسلطة السورية تدعى شام إف إم. عام ٢٠١٢، وكرر الكلام ذاته منذ أيام مدير عام المخابز السيد عثمان حامد وقال لوسيلة إعلام الكترونية تدور في فلك النظام أن ٢٥٠٠ ربطة خبز وجدت في مجرور الصرف الصحي في حلب. طبعا كل هذا الكلام عار عن الصحة لأنه غير مرفق بأية وثيقة، والغاية منه تعزيز فكرة (المؤامرة على سوريا) التي يستخدمها كل أبواق النظام منذ بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١ وحتى الآن، وفكرة (المؤامرة) كانت إحدى أدوات اللعب بعقول الناس منذ استيلاء حافظ الأسد على الحكم في انقلاب ١٩٧٠. وتعقيباً على هذا الرأي الحكومي، علق أحد القراء السوريين في وسيلة إعلام حكومية بقوله: (الخبز متوفر بكمية كافية، والمازوت والبنزين متوافران بكمية كافية والكهرباء متوفرة، ولا يوجد ارتفاع بالأسعار، ولا يوجد بطالة، خمسون عاما والكذب مستمر).

مرارة الواقع

حتى اللحظة، مازال السوريون يقفون بالطوابير ساعات طويلة للحصول على ربطة خبز بسعرها العادي ١٥ ليرة سورية، (وكلامنا كله يخص المناطق التي تسمى آمنة) لأن المناطق الثائرة تقصف بالطائرات وقضية الخبز هناك تحتاج إلى كلام آخر تماماً. ووصل سعر ربطة الخبز في دمشق إلى ٥٠ ليرة سورية، بينما وصل سعرها في حلب إلى ٢٥٠ ليرة سورية. ولا تستطيع أجهزة الرقابة الحكومة المشلولة بشكل كلي هذا الأيام من التدخل ولو جزئياً، لأن تجار الأزمة من الشبيّحة وعناصر الجيش والأمن لا يستطيع أحد محاسبتهم؟

وتحدث أحد الركاب الذين عبروا من حمص إلى دمشق مؤخراً، بأن حواجز الجيش والأمن في حمص تبيع الخبز للمواطنين بعد مضاعفة سعره وحسب العرض والطلب.

وكون الكثير من الناس لا تستطيع الوقوف بالطابور لأنها ملتزمة بأعمال يومية، فإنها تضطر لشراء الخبز من السوق السوداء، وتشتري الخبز السياحي أيضاً بعد أن تضاعف سعره من قبل الأفران الخاصة، ولا حلول في المدى القريب، لأن تهجير الناس مستمر، وقتل الناس مستمر، وحكومة الحلقي ليست سوى حكومة تصريف أعمال رجال الأعمال الداعمين للنظام، وحكومة تصريحات إعلامية كاذبة.

هل ثمة حلول آنية ؟

أزمة رغيف الخبز الحالية مستمرة حتى تاريخه، ومازالت الناس تقف ساعات في الطوابير، وتجار الأزمة الذين

تزايدوا بعضهم من الذين فقدوا أعمالهم، والقسم الآخر هم من عناصر الجيش والأمن والشبيّحة، وماعدا ذلك هم من الأشخاص المعروفين، وحل أزمة الخبز لا يأتي من تحرير الأسعار وتوصيل الدعم لمستحقيه حسب ما يزعمون، لأن الجهاز الحكومي البيروقراطي الفاسد الذي سمح ويسمح بسرقة ٩٠٠ مليار ليرة من الناتج المحلي، لا يمكن له أن يتمكن من إيجاد آلية جديدة لحل أزمة الخبز، فمضاعفة أسعار الخبز التي جرت من قبل الأفران الخاصة كانت بعلم وتبرير وتشريع حكومة النظام العاجزة تماماً أمام أي خطوة جدية تخص الأزمات التي خلقتها سياسة القتل والتشريد والتجويع التي يتبعها النظام السياسي الديكتاتوري منذ عام ١٩٧٠.

وإن كانت حكومة الحلقي الحالية تريد حل الأزمة، فهي تحتاج قبل كل شيء إلى الشفافية التي كانت تتغنى بها الحكومات المتعاقبة وتفعل عكسها تماما، ويجب قبل كل شيء أن تتوقف عناوين الكذب التي تستخدمها الأقلام الإعلامية للسلطة، المعروفين جيداً، فمنذ أيام عنون أحد هؤلاء مادته الصحفية المنشورة في صحيفة حكومية بقوله: (أزمة خبز مفتعلة في مدينة الحسكة بالأدلة). فالتصدي لتجار الأزمة يحتاج فقط إلى قرار سياسي حقيقي يسمح بمعاقبة كل تجار الأزمة، وهم شبيّحة النظام وعناصر الجيش والأمن وهنا تكون العقدة الكبرى، حيث تسمي حكومة الحلقي (الشبيّحة) لجان المجتمع الأهلي.

وعلى الأرض ما تزال الأزمة موجودة، ومازالت الطوابير تنتظر دورها، ويبدو أن المواطن السوري في الداخل عليه التكيف غصباً عنه، ويتحمل شتى صنوف الألم، منتظراً اللحظة التاريخية التي تبدأ مع سقوط النظام السياسي الديكتاتوري، لتكون بعدها الحلول الجذرية لأزمات الناس ومشاكلهم الحياتية.

لبنان: المساعدات هزيلة ومتعثرة أمام ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين

أطباء بلا حدود ٧/ شباط/ ٢٠١٣

جنيف/بيروت، أظهرت دراسة مفصلة جديدة، أصدرتها المنظمة الطبية الإنسانية الدولية «أطباء بلا حدود اليوم» أن السوريين الباحثين عن ملاذ آمن في لبنان، هرباً من ويلات النزاع المسلح في بلادهم، يحصلون على مساعدات لا تلبي احتياجاتهم الملحة التي تفرضها ظروف معيشتهم المتقلبة. وحسب تقرير المنظمة «المعاناة المتواصلة عبر الحدود»، من بين ٢٢٠,٠٠٠ سوري لجأوا إلى لبنان حتى الآن، إن أعداداً كبيرة منهم لم يستطيعوا الحصول على الرعاية الصحية الضرورية التي هم بأمس الحاجة إليها. وتُعتبر هذه الدراسة الثانية من نوعها، حيث أجرت منظمة «أطباء بلا حدود» دراسة سابقة منذ ستة أشهر، وجاءت الثانية لتُبرز تدهوراً ملحوظاً في الوضع الإنساني في لبنان، من أهم مسبباته التأخر الطويل للغاية في تسجيل اللاجئين الجدد، حيث أن اللاجئين في لبنان لا يحق لهم الاستفادة من المساعدات الرسمية ما لم يكونوا مسجلين. هذا في الوقت الذي يؤوي فيه لبنان غالبية اللاجئين السوريين الفارين من بلادهم.

يقول برونو جوكوم، المدير العام لمنظمة أطباء بلا حدود: «لا ينبغي أن يكون التسجيل شرطاً للحصول على المساعدات في أي أزمة طارئة. ومع ذلك نرى أن المساعدات الإنسانية تتعرض للعرقلة جراء الصعوبات التي يواجهها اللاجئون أثناء التسجيل عند وصولهم إلى لبنان. فالمفروض هو تسريع وتيرة عمليات الإغاثة وتوسيع نطاقها».

وحيث أن اللاجئين السوريين وغيرهم من النازحين في لبنان لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية المجانية والمأوى المناسب، فإن ظروف عيشهم تبقى متقلبة للغاية. فقد كشفت الدراسة أن أكثر من ٥٠ في المئة من اللاجئين الذين تم استطلاع آرائهم، سواء أكانوا مسجلين رسمياً أم لا، يعيشون في أماكن غير ملائمة، مثل الملاجئ الجماعية أو المزارع أو المرائب أو بنايات غير مكتملة أو مدارس قديمة. ومعظم هذه المآوي لا تحمي سكانها اللاجئين من العوامل الطبيعية. ومن الواضح أن ظروف العيش السيئة تلك تساهم في تدهور حالة اللاجئين الصحية.

وقد شملت الدراسة، التي انتهت المنظمة من إعدادها شهر كانون الأول ٢٠١٢، نحو ٢١٠٠ عائلة لاجئة. وقد أظهرت أن ٧٥ في المئة من المستطلعين يعيشون في ظروف غير ملائمة إطلاقاً لمواجهة قسوة فصل الشتاء. بينما أكثر من ٤٠ في المئة لم يكونوا مسجلين رسمياً. وإن اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يحظون بقسيمات الطعام والوقود، إلى جانب تغطية تكاليف الرعاية الصحية. يضيف جوكوم: «مع الارتفاع المتزايد في أعداد اللاجئين، سوف يُترك المزيد منهم دون مساعدات حيوية، لأن نظام المساعدات الحالي لا يستطيع تلبية احتياجاتهم المتزايدة. لذلك، لا بد من تغيير في السياسة الحالية... ليس بعد أشهر أو سنوات، بل خلال أيام من الآن. لا بد من سد الفجوات في النظام بأسرع وقت ممكن».

يُذكر أنّ ٦٠ ٪ من اللاجئين السوريين في لبنان عليهم دفع إيجار المنزل أو الملجئ الذي يؤويهم، غير أنّ ٦,٣٧ منهم ذكروا بأنّهم غير قادرون على الدفع. إذ تتفاوت الظروف المعيشية، وتبيّن أنّ نسبة ٥٣ ٪ من اللاجئين والنازحين في طرابلس والمناطق المحيطة كانوا يعيشون في الملاجئ، بينما ذكرت نسبة ٩٠ ٪ من أولئك المقيمين في صيدا أنهم يعيشون في غرف أو بيوت مُشتركة يجب دفع إيجارها. ولدى تحديد المُستطلعون الذين شملتهم الدراسة مستوى الظروف الإجمالية لمكان إقامتهم الحالي، قال ٤٥,٥ ٪ أنّ المستوى سيء أو بالغ السوء في طرابلس، بينما بلغت النسبة في صيدا ٣٢,٢ ٪ وفي البقاع ٢٤,٧ ٪ ولم يخضع سوى عدد مُحدّد من الملاجئ أو أماكن الإيواء إلى إعادة تأهيل لمواجهة ظروف الشتاء القاسية.

وقال شخص واحد من كل أربعة من المستطلعين في الدراسة إنه لم يتلقى أي مساعدة، بينما ذكر ٦٥ في المئة منهم بأنهم تلقوا فقط مساعدات جزئية لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات. وفي معظم أنحاء لبنان، بلغت قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب اللاجئين أقصاها. كما أنّ العائلات التي وصلت مبكراً قد بدأت مواردها المالية تنضب ولم يعد لديها ما يكفي لاقتناء الطعام أو لدفع تكلفة المأوى، وليست لديها إمكانية للاستفادة من خدمات الرعاية الطبية.

ومن الواضح أنّ الوضع الطبي قد تدهور خلال الأشهر الستة الماضية، حيث أنّ أكثر من نصف الأفراد الذين شملتهم الدراسة (٥٢ في المئة) لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج من الأمراض المزمنة، وما يقارب ثلثهم اضطروا إلى وقف العلاج بسبب تكلفته الباهظة. وغالباً ما تكون الخدمات الطبية، مثل تطعيم الأطفال والأدوية والرعاية السابقة للولادة والتوليد والحفاظ على الصحة الأساسية، بعيدة عن متناول هؤلاء. في هذا الصدد، تشدد المنظمة على ضرورة إيلاء الأولوية العاجلة في توفير الخدمات الطبية للفئات الضعيفة من اللاجئين، سواء كانوا غير مسجلين أو لاجئين فلسطينيين من سوريا أو عائدين لبنانيين. كما تؤكد على أهمية تقديم المساعدات الفورية إلى جميع اللاجئين، دون استثناء، بمجرد وصولهم إلى لبنان وضمان استفادتهم من خدمات الرعاية الصحية.

يقول جوكوم: «لقد حان الوقت بالنسبة للمانحين أن يلتزموا صدقاً بإجراء ما هو ضروري لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين في لبنان، وكذلك الشأن بالنسبة لمنظمات الإغاثة المحلية والدولية التي يجب عليها تقييم طرق تقديم المساعدات وحجمها. لذلك، فإن منظمة «أطباء بلا حدود» تدعو السلطات والوكالات إلى التعجيل بإنشاء مراكز الاستقبال وتوفير مراكز إيواء جماعي تتناسب مع ظروف فصل الشتاء، وذلك من أجل احتواء التدفق المتزايد للاجئين».

×– حول «منظمة أطباء بلا حدود» وعملها في سوريا

تقدم منظمة «أطباء بلا حدود» المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين السوريين في لبنان منذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وخلال عام ٢٠١٢، أجرت المنظمة أكثر من ٢٣,٠٠٠ استشارة طبية في سهل البقاع وطرابلس. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وزعت المنظمة ٢٥,٥٨٠ مادة من المستلزمات الأساسية على اللاجئين السوريين المنتشرين في أنحاء سهل البقاع. ومع أواسط شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، بدأت المنظمة توزيع قسيمات الوقود على اللاجئين، حيث أصبح لدى ٣٠٠ عائلة اليوم ما يكفي للتدفئة لمدة شهرين. وحالياً، عززت المنظمة طاقمها، ليرتفع عدده من ٥٠ إلى ١١٢ فرداً، بينما تواصل توسيع نطاق عملياتها. وفي سوريا، تعمل منظمة أطباء بلا حدود في ثلاثة مستشفيات في شمال البلاد، في مناطق تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة. وتقدم فرقها الطبية هناك خدمات الرعاية الطارئة والجراحة ورعاية الأمومة. وفي الفترة ما بين يونيو/حزيران ٢٠١٢ وبداية يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، قدّمت هذه الفرق أكثر من ١١,٠٠٠ استشارة طبية وأجرت أكثر من ١,٢٠٠ عملية جراحية. كما تقدم المنظمة خدمات الرعاية الطبية والجراحية إلى اللاجئين السوريين والفلسطينيين والعراقيين المتواجدين في كل من الأردن ولبنان والعراق.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/lebanon-aid-lags-far-behind-as-syrian-refugee-numbers-increase.html

جبهة النصرة في السويداء

ياسر عطا الله

لا يستطيع إلا مكابر أو جاهل أن يدافع عن جبهة النصرة.. ولا يستطيع إلا مكابر أو جاهل أن يدافع عما فعله شبيحة السويداء بجبهة النصرة..

شعارات (الجبهة) وأهدافها تنطوي على ما يعاكس حلم عموم السوريين في التغيير المنشود، فهي تكفر الليبرالية والديمقراطية، وتستعيذ بالله من ذكر الدولة المدنية، وتستخف بالهوية الوطنية، ولا تقيم وزناً لفكرة (الدولة ـ الأمة). فالهوية الوحيدة عندها هي الإسلام (شكل محدد من الإسلام)، والوطن هو دار الإسلام، والنظام السياسي الأمثل هو الخلافة الراشدة.. هذا المشروع الماضوي يهدر منجزات الحداثة، ولا سيما فكرة المواطنة القائمة على تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، وذلك لصالح العودة إلى رابطة (الأخوة في الدين) والتي تفضي إلى توزيع (الرعية) على درجات بحسب معتقداتهم ونوع إيمانهم (مسلمون؛ وذميون من أهل الكتاب؛ ومشركون..).

لا شيء يوازي خطر مشروع الجبهة على النسيج السوري، إلا ذلك الوسواس القهري الذي يتحكم بالأقليات الطائفية.

فمنذ اليوم الأول للثورة كانت الاستجابة الأوضح في صفوف هذه الأقليات هي استيقاظ خوف غريزي صادر عن منابع سحيقة لا تحدها الذاكرة ولا يدونها التاريخ المعاصر. وسرعان ما قفز هذا الخوف فوق هواجس (التهميش والتمييز والتضييق)، ليصل مباشرة إلى هاجس (الذبح)، وكأننا لم نغادر بعد عصر حروب الردة.

وإذا كانت النصرة تضع كل من يخالفها الرأي والرؤية في سلة واحدة، فإن الخطاب الأقلوي قد كبّر سلته حتى اتسعت لـ (الأكثرية)، حيث انعدم التمييز بين (السنة والإخوان المسلمين والسلفية والسلفية الجهادية..). وإذا كان خطاب النصرة قد جاهر بالتمييز العنصري عبر تصنيفه الناس إلى مؤمنين وكفرة، فإن الخطاب الأقلوي قد أضمر التمييز العنصري ذاته، ولكن عبر تصنيف مختلف: «أقليات منفتحة قابلة للتحرر والتقدم، وأكثرية يحكمها الانغلاق والتعصب الديني».. من نافل القول إن التعميم هنا يجافي الحقيقة، فقد سارع عدد لا يستهان به من أبناء الأقليات الطائفية إلى الالتحاق بالثورة، ودفعوا لقاء ذلك أثمان باهظة. ولكن الغالبية، التي تذبذبت بين الصمت والانحياز إلى النظام، هي التي رسمت المسار في النهاية.

فالسويداء (حيث الطائفة الدرزية)، مثلاً، شهدت أول اعتصام للمحامين، كما واظب عدد من شبابها على تنظيم مظاهرات، رددوا فيها هتافات مواطنيهم في المحافظات الأخرى، غير أن هؤلاء لم يجدوا بيئة حاضنة، بل إن بيئتهم هذه هي التي تكفلت بتكميم أفواههم، ومنعهم من اللحاق ببقية المدن الثائرة.. وإذ راح المزاج العام يتغير، شيئاً فشيئاً، إلا أن ذروة ما وصل إليه هو هذه الحكمة الغريبة: «تحييد السويداء عن الصراع الدائر في البلاد»، وكأن السويداء دولة مستقلة، وكأن الدروز جالية طارئة على سورية، وعليهم، بالتالي، أن يلتزموا بأدب الضيوف!

توقع كثيرون لحظة صدام بين المتطرفين (لاسيما جبهة النصرة)، وبين بيئات أقلية، وحتى الأكثر تشاؤماً كانوا يعتقدون أن هذه اللحظة ستكون تالية لسقوط النظام، ولكن ماذا نقول إزاء من يستعجل استجرار الكوارث؟!

يقول الخبر: «شنت جبهة النصرة هجوماً على حاجز للجيش النظامي في قرية المجيمر (محافظة السويداء)، فسارع شبيحة من أبناء المحافظة إلى قتال الجبهة، جنباً إلى جنب مع قوات النظام، الشيء الذي رفع عدد القتلى بين صفوف الجبهة وألحق بها خسارة كبيرة، وكرد فعل على خسارتها قامت الجبهة بخطف عدد من المدنيين من قرية الثعلة (الدرزية)، ثم قامت بعرض المخطوفين على شريط فيديو، اعتبره أهالي السويداء استفزازياً ومعادياً، حيث وجهت من خلاله الكثير من الكلمات المهينة».. المشكلة لا تزال قائمة، وهي تنذر بالمزيد. إذاً ها هي بوادر الصدام المنتظر تلوح في الأفق.

منذ بداية الثورة أطلق موالو النظام، من الدروز، هذه النبوءة: «ستتسبب الثورة السورية في جر الدروز إلى مذبح السلفية»، وقد فعل هؤلاء كل الحماقات المتاحة، كل الأفعال الطائشة التي يمكن تخيلها، لكي يحققوا بأنفسهم هذه النبوءة الزائفة، وها هم، الآن، ينظرون إلينا شزراً ويقولون: «ألم نخبركم؟»

تواطؤ على (اللا حل)

محمد سليم

في ندوة حول سوريا، كانت قناة العربية قد سجلتها على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، وبثتها منذ أيام، روى غسان سلامة، المفكر ووزير الثقافة اللبناني الأسبق، هذه الواقعة: «في عام ١٩٧٥ أرسلني أبي لتأمين وقود، فرغبت في شراء كمية كبيرة تكفي لفترة طويلة، فاحتج أبي قائلاً: ولم كل هذا؟! إنها حرب أهلية ولا يمكن أن تستمر أكثر من سنة واحدة.. غير أن هذه الحرب قد امتدت ١٤ سنة». ويخلص سلامة من وراء هذه الحكاية إلى القول: «يجب علينا أن لا نستهين بإمكانية امتداد الأزمة السورية لسنوات طويلة».

وعندما سُئل عن الحل الأمثل، أجاب بلا تردد: «ثمة حلان لا ثالث لهما، فإما أن يمتلك أحد الطرفين السلاح والقوة الكافية لينتصر على خصمه فارضاً شروطه، وبالتالي حله، وإما أن يتوصل المجتمع الدولي إلى تسوية ينجم عنها قرار واضح وحاسم، يصار إلى فرضه على جميع الأطراف.. وإلا فإننا أمام مشكلة طويلة ومرشحة للتفاقم».

غير أن سلامة يستبعد الحل الأول، إذ يسود الأرض السورية (توازن قوى) راسخ ومرشح للاستمرار، وكذلك هو يبدي تشككه في الحل الثاني في «المفاوضات بين العواصم الدولية، وخاصة موسكو وواشنطن، لا تزال بطيئة.. بطيئة جداً، بما لا يتناسب البتة مع حجم الكارثة السورية»..

في الأزمة السورية، لا يلعب سلامة دور الأكاديمي ولا المحلل السياسي الذي يراقب عن بعد. إنه ضالع في ما يدور في الكواليس الدولية، وذلك لدوره في الأمم المتحدة ولقربه من الإبراهيمي، بل إن البعض يؤكد أن الرجل مكلف بوضع أفكار وتصورات (ويقال صيغة دستور) للمرحلة الانتقالية وما سيليها.. وعندما تعاظم الحديث، أواسط العام الماضي، عن (صفقة كبيرة) بين موسكو وواشنطن، تكون سورية جزءاً منها، فإن سلامة كان من القلائل الذين استبعدوا ذلك، بل أنه فاجأ كثيرين بإعلانه أن «الامريكيين والروس قد شرعوا للتو في الحديث الجاد بشأن سورية، أما ما سبق فقد كان حرب تصريحات إعلامية لا أكثر». إذاً فعندما يعود المفكر اللبناني للتأكيد أن المحادثات الروسية الأمريكية لا تزال اليوم بعيدة عن الوصول إلى حل للأزمة السورية (مكذباً ما يشاع مجدداً عن صفقة كبرى ستنجز بقمة أوباما بوتين المرتقبة)، فعلينا أن نصغي إليه باهتمام.

أما في شأن (الحسم العسكري) فلا نحتاج إلى الإصغاء لأحد، فقد رأينا جميعاً كيف تم التراجع عن دعم المعارضة وهي على أبواب دمشق، ما يعكس قراراً دولياً واضحاً بإبقاء التوازن العسكري في الميدان على حاله..

ماذا إذاً؟ هل نحن عالقون في حلقة مفرغة؟

تكثر الإشارات المؤيدة لذلك، ما يعني أن المعارضة (السياسية والمسلحة) مدعوة إلى اجتراح حل ما، والبحث بأسلوب مبتكر عن مخرج.. ولكن قبل ذلك هي مدعوة للتوحد في كيان متماسك يمثل تطلعات السوريين الثائرين، وينطق باسمهم، فيستقوي بهم في ظل هذه الظروف الدولية غير المواتية.

(لعبة الأمم) في نسخة جديدة.. ومزيدة!

هشام القاسم

بعد انتهاء دوره كعميل لـ (CIA) في منطقة الشرق الأوسط، أصدر مايلز كوبلاند كتابه (لعبة الأمم)، وهو عنوان سيغدو شهيراً جداً في منطقتنا، بل إنه سيغدو المصطلح السياسي الأكثر رواجاً، ولاسيما عبر مساهمة فعالة من السياسي اللبناني وليد جنبلاط، إذ صارت هذه العبارة من لوازمه، تماماً مثل سؤاله الأثير: «إلى أين؟!».

في كتابه يشرح كوبلاند كيف تسابقت القوى الكبرى إلى السيطرة على الشرق الأوسط، وكيف وجدت (لعبة الأمم) مسرحها الأمثل في سورية خاصة، هنا حيث تجلت خيوط اللعبة ووُضعت قوانينها وتبينت، أكثر من أي مكان آخر، معالمها وآثارها..

ويذهب المؤلف إلى أن جميع سياسيي البلد (حكام ومعارضون، مدنيون وعسكريون، ثوريون وانقلابيون، يمينيون ويساريون..) كانوا مجرد بيادق في لعبة الشطرنج الدولية، وأن كل ما حدث من انقلابات ومؤامرات واتفاقات.. هو نتاج لهذه اللعبة.

غير أن دراسة مدققة تستعرض الوقائع بقدر أكبر من الموضوعية، وتستعين بشهادات أخرى أكثر اتزاناً، تبين ما انطوى عليه الكتاب من مبالغة وصلت إلى حد الشطط. بل أن الكاتب نفسه عاد ليقوض مصداقيته، عندما ألف كتاباً آخر بعنوان (اللاعب)، والذي جاء مناقضاً، في تفاصيل كثيرة، لكتابه الأول. وبعد أن كان، مثلاً، قد حسم أمره بشأن انقلاب الزعيم، معطياً لـ (CIA) ولنفسه اليد الطولى فيه، فها هو يعترف في (اللاعب): «والآن وبعد أربعين عاماً استطيع الاعتراف بأن مساهمتنا الحيوية الوحيدة هي الضمان الذي قدمناه لحسني الزعيم أنه حالما يستلم السلطة فإن حكومتنا ستعلن الاعتراف به».

ومع ذلك فإن الخطوط الأساسية في (لعبة الأمم)، هي مما يتفق عليه الجميع، فبالفعل كانت سورية، في أواخر الأربعينات والخمسينات ورداحاً من الستينات، مسرحاً لصراع القوى الكبرى، وكانت الأيدي الدولية والإقليمية مؤثرة في أحداثها وتوجهاتها ومساراتها، وقد تجلى هذا الصراع في عدد قياسي من الانقلابات؛ والمحاولات الانقلابية؛ والمغامرات الوحدوية؛ والحركات الانفصالية.. في صراع اليمين واليسار؛ الهاشميين والناصريين، البعثيين والقوميين السوريين؛ الوحدويين والانفصاليين.. كان نفوذ السفارات واضحاً، ووجود الاستخبارات ملموساً، وكانت الرشى الإقليمية والدولية ذات فعالية كبيرة..

لم تسجل هذه الحقبة المناسبة الأولى لحضور (لعبة الأمم)، ففي أثناء الحرب الأهلية في جبل لبنان (١٨٦٠)، حضرت الدول الكبرى، لا بعملائها وأموالها وأجهزتها الاستخباراتية، بل وبأساطيلها أيضاً، حيث تقاسمت مللنا ونحلنا بدواع تاريخية ودينية لم تخل من العبث: فرنسا أرادت حماية الموارنة (بذريعة الرابط الكاثوليكي)، وروسيا جاءت لتحمي الأرثوذوكس، ولم يتبق لإنكلترا سوى الدروز، فأعلنت مسؤوليتها عن حمايتهم، دون أن تعبأ بغياب أي ذريعة تاريخية أو دينية ملائمة!

ثم كانت المناسبة الأكثر جلاء، عندما جلست القوى الكبرى على مائدة اقتسام تركة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، وهو ما توجته فرنسا وإنكلترا في اتفاق سايكس ـ بيكو، الذي قسم منطقة المشرق العربي بالقلم والمسطرة، وكانت سورية هي الضحية الأكبر، إذ توزعت على كيانات أطاحت بحلم الوطنيين السوريين بـ «دولة واحدة في سورية الطبيعية (بلاد الشام)»..

لقد خرجت سورية من عهد الاحتلال الفرنسي دولة فتية، بلا سوابق تاريخية تشد أزرها (لم يسبق لسورية بحدودها الراهنة أن شكلت دولة واحدة مستقلة)، وبمجتمع مبعثر على انتماءات طائفية وعشائرية متعددة، وبهوية وطنية هشة تتنازعها هويات أخرى عابرة للحدود (قومية سورية؛ قومية عربية؛ إسلامية)، وباقتصاد محدود ذي إمكانيات شبه بدائية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك، الموقع الاستراتيجي الذي تحتله وجوارها لإسرائيل، حليفة الغرب الأوثق.. فإن الشروط تكون قد اكتملت لتغدو سورية ساحة مفتوحة على المؤثرات الخارجية، ونقطة للتجاذب والصراع..

يعتبر كثيرون أن يوم ١٦ تشرين الثاني من عام ١٩٧٠ (انقلاب حافظ الأسد الذي سمي بالحركة التصحيحية)، هو نقطة النهاية للعبة الأمم في سورية أو، على الأقل، نقطة تحول في قواعد هذه اللعبة وشروطها، فمنذ ذلك التاريخ «تحولت سورية من منفعل إلى فاعل.. من ملعب إلى لاعب»، وإذا كان البعض يعزو ذلك إلى دهاء الأسد و«عبقريته الاستراتيجية»، فإن البعض الآخر لا يرى فيه إلا نسخة جديدة من لعبة الأمم، حيث أن «ظروف الحرب الباردة وحلول القطبين الكبيرين مكان القوى المتعددة» قد اقتضت وجود استقرار في هذه المنطقة، وهو ما يؤيده (من وجهة نظرهم) مجايلة نظام الأسد لأنظمة عربية أخرى فرضت، في بلدانها، استقراراً مماثلاً استمر حتى قدوم (الربيع العربي)..

أياً يكن فمما لا شك فيه أن ديكتاتورية الأسد قد أخمدت الصراعات السياسية الداخلية، وألغت تعدد الاتجاهات والتيارات والأيديولوجيات، وأوجدت كتلة متماسكة وصلبة للسلطة، ثم سورتها بأجهزة أمنية راحت تتوسع عاماً بعد عام، حتى بسطت سيطرتها على كامل الدولة والمجتمع.. كل هذا ساهم في الحد من التأثيرات الدولية، وقلّص من دور العامل الخارجي، أقله نسبة إلى ما كان سائداً من قبل..

هل اكتسب الجسد السوري، بعد أربعين عاماً من حكم الأسد، مناعة ضد المؤثرات الخارجية السلبية؟ هل تحصنت سورية ضد لعبة الأمم؟

لسنا اليوم بحاجة إلى أي إجابة نظرية، فها هي سورية تصبح مجدداً ساحة للعبة الأمم، ووحده المكابر من يستطيع إنكار أن جزءاً كبيراً من أوراق الحل قد صار في الخارج، وأن أفئدة كثير من السوريين قد باتت معلقة على ما تقوله موسكو، وما تفعله طهران، وما ستفعله واشنطن، وما يخطب به أردوغان.. أما النظام الذي رسخ أسطورة (اللاعب الإقليمي) فسرعان ما سلم جميع أوراقه لحليفيه، إذ بات الإيرانيون يقاتلون دونه والروس يفاوضون عنه.

ذلك أن (القوة الإقليمية الكبرى) و(اللاعب الفاعل) و(الرقم الصعب).. لا تصنعها أجهزة الاستخبارات، ولا الأذرع الإرهابية الخارجية، ولا المتفجرات والاغتيالات في بلدان مجاورة، ولا المقايضات الرخيصة مع القوى الكبرى.. هذه تفيد فقط في العنتريات الشعاراتية، التي تخرس عند أول امتحان، وفي الأوهام المملوءة بالهواء التي تُثقأ عند أول احتكاك..

لقد فعل النظام كل ما من شأنه إضعاف سورية: عمّق التبعثر الأهلي، وخنق المجتمع، وأعدم الأفكار الخلاقة، وشتت الكفاءات المخلصة، وأضعف النسيج الوطني، وألغى أي مرجعية جامعة.. وهكذا فالجسد السوري الذي أنهكه الطغيان الداخلي، قد صار بلا مناعة ضد التدخل الخارجي.

وللأسف الشديد فإن أعراض هذا الوهن تظهر بوضوح على المعارضة السياسية، التي تبدو تائهة في سراديب السياسة الدولية، وإذا كان هناك ألف سبب وسبب موضوعي لذلك، فإن ثمة عوامل ذاتية لا يمكن إنكارها: لم تستطع هذه المعارضة تشكيل كيان واحد متماسك، ولم تستطع تجاوز خلافاتها الصغيرة، ولا أن تعلو فوق الأناوات المتضخمة لأعضائها، وصارت طاردة للكفاءات بدلاً من أن تكون جاذبة لها، وعجزت عن التواصل مع الحراك الثوري في الداخل فظلت منفعلة به بدلاً من التصدي لقيادته.. كل هذا جعلها أشبه بمتفرج في لعبة الأمم الجديدة بدلاً من أن تكون لاعباً أساسياً يفرض شروطه ويلزم بقية اللاعبين بمصالحه وأهدافه.

غير أن هناك من يقاتل في وجه هذه الخلاصة الكالحة.. أولئك الثوار الذين ظنوا بأنهم خرجوا ليغيروا نظامهم، وإذا بهم يقفون أمام مهمة أصعب: تغيير أنفسهم وتاريخهم، بل وقدرهم.. إصرار هؤلاء هو فقط ما يعول عليه في إعادة الروح إلى الجسد السوري المنهك، ومده بالمناعة اللازمة، وإذا أرادت المعارضة السياسية أن تخرج من متاهة لعبة الأمم التي علقت بها، فما عليها إلى الالتصاق بهؤلاء، والارتقاء لأن تكون، بالفعل، الذراع السياسي للثورة السورية.

حرية – العدد (٢٣) ٢٠١٣/٢/١١

«محمد المسالمة- الحوراني»... وهذا الاسم لي..

سارة مراد

تَتَابعَ العنف الواقع على الصحفيين في سوريا والعالم يعبر إلى العام ٢٠١٣، حيث أعلنت قناة «الجزيرة» في منتصف شهر كانون ثاني/ يناير وفاة مراسلها في محافظة درعا جنوب سوريا «محمد المسالمة» مساء يوم الجمعة ٢٠١٣/٠١/١٨ بعد استهدافه برصاص قناص. وقد عُرِفَ «المسالمة» لمتابعي القناة طوال عمله معها والذي استمر قرابة العام باسم «محمد الحوراني»، حيث كانت المرّة الأولى التي يُعلن بها عن اسمه الصريح في شريط نعوته، وبعد أن غدا هو نفسه خبراً.

بدأ «محمد المسالمة» (١٩٨٠- درعا البلد) ناشطاً في الثورة مع بداياتها التي خرجت في درعا من الجامع «العمري»، ووقتها كان يعمل في مهنة تصنيع الألمنيوم والزجاج، حيثُ تمّ اعتقاله من قبل فرع المخابرات الجوية، وبعد أن أطلق سراحه، تابع مشواه في الثورة بتصوير المظاهرات، وأخذ ينشط على الانترنيت موثقاً ومصوراً أحداث مدينته، ليبدأ عمله الإعلامي بشكل احترافي مع شبكة «شام الإخبارية»، ومنها ارتبط بالعمل مع قناة «الجزيرة».

تعرّض «المسالمة» للاستهداف أكثر من مرّة، حتى أنّه اضطّر للعمل متنكراً في التقارير التي نقلها، وفي تفاصيل الاستهداف الذي أودى بحياته وهو يُغطي الاشتباكات بين الجيشين النظامي والحر من الخطوط الأمامية في بلدة «بصرى الحرير»، نقل مراسل «الجزيرة» في عمّان ياسر أبو هلالة أنّ: («المسالمة» استشهد جراء إصابته بثلاث رصاصات واحدة في الصدر والثانية في البطن والثالثة في إحدى رجليه)، مُضيفاً أنّ أسرته هي من بين النازحين السوريين إلى الأردن.

«محمد المسالمة» إعلامي قُتِلَ أثناء عمله، بل في واحدة من أكثر الصور رمزية للعمل الصحفي، حيث أصابه الرصاص أثناء عبوره الطريق وهو يحمل ميكروفون القناة كما أوضح الفيديو الذي وثّق لوفاته. مُذكراً بالحديث الإشكالي حول الإعلامي والمواطن الصحفي، وإن كان الكثيرون يرون في امتهان «المسالمة» العمل الإعلامي لصالح وسيلة إعلامية يُبعده عن خانة المواطن الصحفي، إلاّ أنّ البعض الآخر قد يطرح الأسئلة الأوسع حول قواعد الصحفي المُتغيّرة في ظل ثورات الربيع العربي، وخاصة سورية. إذ أنّه وحتى وقت سابق، كانت سوريا في تصنيف العديد من المنظمات المعنية بالدفاع عن الصحفيين من أسوأ البلدان في مستوى الحرّيات، وذلك بسبب الانتهاكات المُستمرة التي يتعرّض لها الإعلاميون والعاملون في الحقل الإعلامي في سوريا، على جميع المستويات، المهنية والنقابية والقانونية، إلاّ أنّ الأزمة تفاقمت كثيراً مع الثورة، حيث ذهب البعض إلى أنّ السلطات السورية تخال نفسها قادرة على تكرار سيناريو «أحداث حماة ١٩٨٢» حيث تمّ فرض تعتيم إعلامي شامل على الحملة العسكرية التي استهدفت المدينة خلال ما يزيد عن العشرين يوماً، وذهب ضحيتها ما يزيد عن ثلاثين ألفاً حسب التقديرات غير الدقيقة بسبب التعتيم الإعلامي نفسه. Vفي هذا السبيل، حاربت السلطات السورية وسائل

الإعلام التي تريد دخول الأراضي السورية ونقل حقيقة ما يجري إلى العالم، وفرضت السُبل القديمة في المتابعة الأمنية لكل مراسل وكل تقرير يدخل أو يخرج من سوريا. إلاّ أنّ فضاء الثورة الرقمية وانعكاسها على وسائل الاتصال الحديثة، والذي لعب دوراً بارزاً في ثورات الربيع العربي من تونس حتى اليمن ساعد السوريين كذلك، حيث أفرز ما يعرف بـ«المواطن الصحفي»، وهم مواطنون عاديون حملوا بداية كاميرات أجهزتهم المحمولة «الموبايل» لتصوير المظاهرات أو النشاطات الثورية أو حتى مظاهر العُنف التي قوبل بها الثائرون السوريون من قبل السلطات الأمنية، ومن ثمّ قاموا بتحميلها على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ابرز شهداء «المواطن الصحفي» الشاب «مظهر طيارة»، وهو من أوائل المواطنين الصحفيين الذين دفعوا حياتهم ثمناً للصورة في سوريا، و«أنس الطرشة» ابن السابعة عشر ربيعاً الذي أصابته القذيفة فقطعت جسده من فوق الركبتين ولم ينجح زملاءه في إسعافه نتيجة استمرار القصف حتى فارق الحياة بعد بضع ساعات. وتطول القائمة.

لاحقاً ومع استمرار الثورة وانتشارها وارتفاع أعداد الضحايا القتلى والمعتقلين، امتلك هؤلاء المواطنون كاميرات مُجهّزة بتقنيات أفضل مما تتيح كاميرات الهواتف المحمولة، وبعضهم نجح في خلق تجمّعات إعلامية مثل «شبكة شام الإخبارية» و«سانا الثورة» و«سوريا مباشر» وسواها، وتواصلوا بشكل مباشر مع وسائل الإعلام العربية والأجنبية، التي اتهمتها السلطات السورية بانحيازها الإعلامي لصالح خطاب الثورة، كما اتهمت بعدم مهنيتها في نشر فيديوهات اعتبرتها هذه السلطات «مُفبركة»، تهدف إلى «نشر أنباء مُغرضة». إلى أن كانت حادثة مقتل الصحفي الفرنسي «جيل جاكيبه» في أحد أحياء حمص بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ حين تعرّض موكبهم للاستهداف بالقذائف، وكان «جاكيبه» ومجموعة من الإعلاميين الأجانب دخلوا وتنقلوا في الأراضي السورية بموافقة ومرافقة عناصر أمن السلطات السورية، حيث اعتبرت هذه الحادثة من أبرز حوادث الاستهداف المباشر للإعلاميين على الأرضي السورية، إذ تمّ الحديث عن أنّ المرافقة الأمنية ذهبت بالصحفيين إلى نقطة معينة في المدينة، تمّ استهدافها بشكل مباشر بعض لحظات من وصولهم، وإن كان التحقيق الرسمي بشأن مقتل «جاكيبه» لا يزال جارياً.

أمام إشكاليات الواقع السوري المُعقدة، عسكرياً وسياسياً، ومنها مثلاً خصوصيّة وضع الإعلاميين العاملين في المكاتب الإعلامية التابعة للألويّة والفصائل المُقاتلة في سوريا باسم «الجيش الحر». وأمام ممارسة السلطات السورية للتحريض الإعلامي عبر المنابر الإعلامية السورية الرسمية كما المُقرّبة من السلطة الحاكمة، ويُعد التقرير الذي أعدّه طاقم قناة «الدنيا» بعد مجزرة «داريا» من أشهر الأمثلة، والتي قوبلت- بحسب السلطات السورية- بتحريض إعلامي ممائل من بعض الفضائيات العربية والغربية، امتدّ الجدل من البحث في نظرية «المواطن الصحفي» بكل ثقل الأسئلة الأكاديمية التي يطرحها، إلى البحث في مفهوم الصحافة ومعاييره التي دُرّست طوال عقود ومن أبرزها المهنيّة، الحياد، الموضوعية، الدقة.. هل يمكن تطبيقها في الواقع الإعلامي الجديد؟ أم يجب على الدارسين البحث في هذا الواقع واستنباط معايير أخرى تلائم المساحات الواسعة التي أطلقتها وسائل الاتصالات الحديثة لكل مواطن في أن يغدو ناقلاً للخبر..

في هذا الصدد يختلف المعنيون بالشأن الإعلامي حتى اللحظة، وتبدو مراجعة سريعة لأعداد الضحايا الإعلاميين الذين سقطوا في سوريا بحسب أكثر من منظمة دوليّة معنية بمراقبة وضع الحريّات كفيلةً بالتأكيد على هذا الاختلاف لتباين أرقامها وتصنيفات هذه الأرقام، إذ اعتبر «الاتحاد الدولي للصحفيين» أنّ سوريا تصدّرت قائمة الدول الأكثر خطراً على الإعلاميين في عام ٢٠١٢ حيث قتل ٣٥ من الصحفيين والعاملين الآخرين في الإعلام. أمّا بحسب «منظمة مراسلون بلا حدود» فقد قُتِلَ في سوريا ١٧ صحافيا و٤٤ فرداً يعملون في ما يسمى بـ(صحافة المواطن) و٤ مساعدين إعلاميين. في حين أفاد «المعهد الدولي للصحافة» بمقتل ٣١ صحفياً، و٨ (مواطنين صحفيين).

لتبقى النتيجة الوحيدة المُتفق عليها لدى جميع المُهتمين بالشأن الإعلامي وقضايا الحريّات هي أنّ سوريا من أشد البلدان قمعاً للحرّيات، وأخطرها على الصحفيين، إذ أصدرت منظمة «مراسلون بلا حدود» مؤخراً مؤشرها السنوي الخاص لحرية الصحافة ٢٠١٣، وجاءت سوريا في المرتبة الرابعة من ذيل القائمة وللمرة الثانية على التوالي، لا يفوقها قمعاً للحريات الصحفية إلا «الثلاثي الجهنمي» الذي يضم كل من تركمنستان، كوريا الشمالية وأريتريا.

سوريا التي عرف الإعلاميون فيها وطوال عقود آليّة التوقيع باسم مستعار لحماية أنفسهم من الملاحقة الأمنية، يتكنّى الناشطون الإعلاميون فيها لذات الأسباب بأسماء مستعارة من مناطقهم الجغرافية، لكن الفارق أنهم اليوم يتحرّرون بموتهم وتغدو أسماءهم لهم، كما قال الشاعر الفلسطيني الراحل «محمود درويش»: (وهذا القبر لي.. وهذا الاسم لي).

والنظام السوري يكذب أيضاً!

ميسون ونوس

في الرابع من هذا الشهر شباط/ فبراير نشر موقع روسيا اليوم نقلاً عن الخارجية الروسية ان المواطنين الروسيين اللذين اختطفا نهاية العام الماضي في سوريا، قد أفرج عنهما، وهما حالياً في مبنى السفارة الروسية بدمشق، وذلك بعدما «تمت مبادلتهما بمقاتلين» من المعارضة أو الجيش الحر كانوا معتقلين لدى النظام، وأكد الموقع أن الخارجية الروسية وسفارتها في دمشق، بذلتا كل ما بوسعهما للإفراج عن المواطنين الروسيين منذ لحظة اختطافهما، إذ جرت اتصالات مكثفة مع ممثلي السلطات السورية وكذلك مع مختلف مجموعات المعارضة في داخل سورية وخارجها.

بينما الإعلام السوري الذي يكذب بشكل مستمر لم يشأ أن يعترف بفضل الجيش الحر في عملية إطلاق سراح المختطفين، وبالمقابل أراد أن ينسب هذا الفضل لنفسه حين نشر موقع سانا الرسمي الخبر ذاته بطريقة مختلفة، فنقل عن مصدر إعلامي: أن الجهات المختصة تمكنت الليلة الماضية من تحرير المواطنين الروسيين فيكتور غوريلوف وعبد الستار حسون والمواطن الإيطالي ماريو بيلومو الذين اختطفتهم مجموعة إرهابية مسلحة في ١٢ كانون الأول الماضي في منطقة حسياء بريف حمص.

فإذا كان الافراج عن المعتقلين الأجانب قد تمّ في عملية مبادلة مع مقاتلي الجيش الحر المعتقلين في سجون النظام السوري كما أوضحت المصادر الروسية، وهي التي رعت عملية المبادلة ونفذتها أيضاً، ولم يجر تحرير للمختطفين كما نقلت سانا عن مصدر إعلامي في النظام السوري، فإن السؤال: لماذا يكذب النظام السوري وإعلامه أيضا في واقعة واضحة ومعروفة؟

يبدو أن النظام حاول إنكار عملية تبادل مواطنين روس وايطالي بمقاتلين من الجيش الحر تحاشياً للإحراج الذي وقع فيه حين تمت مبادلة المخطوفين الإيرانيين سابقاً مع معتقلي المعارضة السورية، وهو ما أثار حفيظة أهالي الموالين للسلطة، الذين طالبوا بمبادلة أبناءهم المخطوفين والمعتقلين لدى الجيش الحر بمسلحين ومعتقلين من المعارضة ممن يحتفظ بهم النظام السوري في سجونه ومعتقلاته الأمنية.

كاريكاتير العدد - الحوار

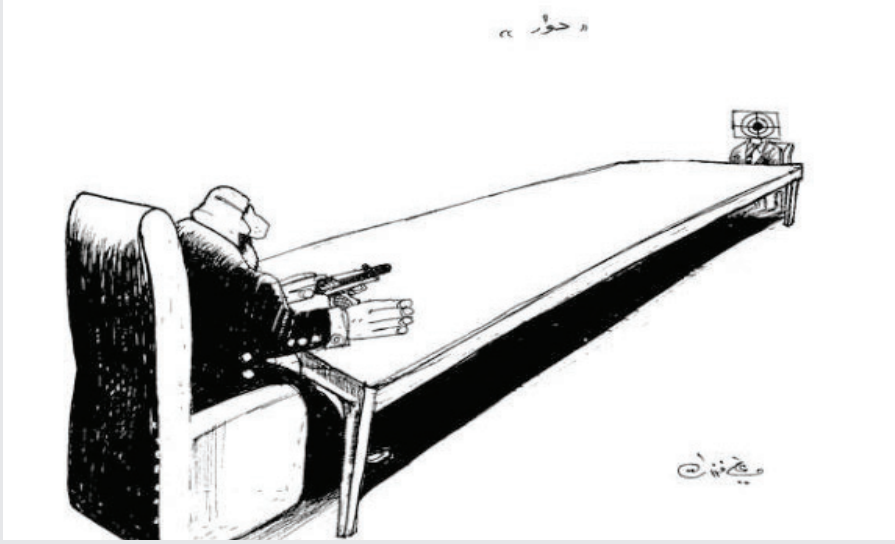

لافروف يكذب!

فداء يونس

صرح وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف في معرض حديثه عن حصاد الدبلوماسية الروسية للعام المنصرم، أنه لا يمكن تحسّن الوضع في سوريا مع تواصل تمسّك المعارضة بفكرة إسقاط نظام بشار الأسد، وأكد أن وجود الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسّط عامل استقرار في المنطقة. وهو بذلك يسعى للإيحاء بأن روسيا مهتمة حقيقة بتحسن الوضع في سوريا من جهة، وأن أي تحسن للوضع في سوريا لا يمكن أن يتمّ من دون الأسد من جهة ثانية، وبأن ما يشاع عن دعمها العسكري لنظام الأسد مغالطة، فالأسطول الروسي في مرفأ طرطوس عامل استقرار في المنطقة وليس عامل تهديد بالحرب إن اقتضت الضرورة.

ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد الضحايا من السوريين ٥٠٠٠ قتيل في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، يؤكد الوزير الروسي أن موسكو ستواصل جهودها الرامية إلى وقف العنف في سوريا على أساس بيان جنيف. مع أن الشعب السوري يدرك أن موسكو شريك كامل في العنف الواقع عليه من قبل نظام الأسد، روسيا شريك في قتل الشعب السوري حين استخدمت الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن الدولي، وشريك في قتل الشعب السوري حين زودته بآلة القتل العسكرية وبالذخيرة التي تقتل السوريين وصولاً إلى براميل المتفجرات الت تقتل وتدمر، وهي شريك في قتل الشعب السوري حين تسخر كل ديبلوماسيتها وتجير إعلامها أيضا لخدمة النظام السوري والدفاع عن جرائمه، وهي شريك مباشر في قتل الشعب السوري من خلال الخبراء العسكريين وبعض القناصة الروس المحترفين الذين تمّ تصديرهم إلى سوريا، حيث أشارت بعض التقارير الميدانية إلى وجود قناصة روسية/ امرأة/ تتمركز على سطح جامع «حرملة» في جوبر، وأخرى قُتلت في موقعها فوق البرج الطبي لمدينة دوما.

ومع ذلك ما فتئت الديبلوماسية الروسية تتباكى على خسائر الشعب السوري وضحاياه، وتتحسر على ما لحق به من دمار وويلات، ولا تنسى المهجرين من أبنائه داخل سوريا وفي دول الجوار، حتى أنها حضرت مؤتمر المانحين لمساعدة الشعب السوري المتضرر من عنف الأسد، لما لها لم تجد ما يمكن أن تجود به من تلك المساعدات غير الذي تنفقه على تسليح النظام المجرم، ليستمر في حربه على السوريين ويستمر في قصف القرى والبلدات والأحياء السكنية، وقتل المدنيين الآمنين وتهجير العائلات. لأنها أي روسيا تخشى في حال سقوط نظام الأسد أن يحيق بالشعب السوري مكروه! وأن لا تتحسن حاله!

السوريون يتذكرون جيداً قيام روسيا بترحيل بعض العائلات الروسية عبر طائرتين أرسلتهما وزارة الطوارئ الروسية إلى مطار بيروت في لبنان، وإصرار نائب وزير الخارجية الروسية أن عملية الإجلاء تخص فقط الروس الراغبين في المغادرة، معترفاً بوجود خطط لإجلاء كل الروس إن اقتضت الضرورة ذلك، دون أن يشرح لنا سبب بقاء عشرات الآلاف من الروس في بلد تُخاض فيها حرب ضروس، ومعدل القتل اليومي يقارب ٢٠٠ شخص، وعدد النازحين يومياً وصل إلى ٥٠٠٠ مواطن سوري، كما أن روسيا تشك في قدرة الأسد على الصمود في مواجهة ثورة الشعب التي انطلقت قبل عامين تقريباً، فإنها مستمرة في ديبلوماسيتها العسكرية التي أوصلت سوريا إلى هذه الحال التي تخشى روسيا زوالها برحيل الأسد، أم أن الروس المقيمين في سوريا جاءوا أيضاً لزيارة المقدسات الشيعية، بعد أن اعترفت بهم إيران ضمن أهل البيت!؟